The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N4, P P 293-309
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٤تشرين الثاني ٢٠٢٣ ص ص ٢٩٣-٣٠٩

The reality and determinants of export diversification in Iraq after (2010)

*واقع ومحددات تنويع الصادرات في الاقتصاد العراقي ما بعد (٢٠١٠)

**نجلاء محمد قاسم **أ. م. د عبير محمد جاسم

Abstract

Iraq depends mainly on oil exports, as it constitutes a large proportion of its financial revenues, and that the oil sector is a depleted resource and more exposed to price fluctuations, so it calls for the need to diversify the economy and expand its production base, and the research reached some conclusions, the most important of which is according to the Herfindahl-Hirschmann index to measure economic diversification and imbalances in Iraq It was found that the Hirschman coefficient is close to the correct one, indicating that economic diversification in Iraq is lacking and its dependence on one sector, and some recommendations that economic diversification is a long-term process that requires developing plans and following development strategies in terms of rehabilitating the infrastructure and providing an appropriate and stable environment to activate the activity of non-sectors oil.

*بحث مستل .

**الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص :يعتمد العراق بشكل اساساً على الصادرات النفطية اذ تشكل نسبة كبيرة من عائداته المالية ، فإن القطاع النفطي مورد ناضب واكثر تعرضاً لتقلبات الاسعار ، لذلك يستدعي ضرورة تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدته الانتاجية ، وتوصل البحث الى بعض الاستنتاجات كان اهمها وفقاً لمؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي والاختلالات في العراق تبين أنَّ معامل هيرشمان يقترب من الواحد الصحيح مما يدل على أنَّ التنويع الاقتصادي في العراق كان معدماً والاعتماد على قطاع واحد ، وبعض التوصيات اهمها إنّ التنويع الاقتصادي هي عملية طويلة الامد تتطلب وضع خطط واتباع استراتيجيات تنموية من حيث تأهيل البنى التحتية وتوفير بيئة مناسبة ومستقرة لتفعيل نشاط القطاعات غير نفطية .

المقدمة :إنّ الصادرات من اهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي لكل الاقتصادات سواء كانت دولاً نامية ام متقدمة لاسيما الدول الريعية ومن ضمنها العراق ، اذ يعد العراق من الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على القطاع النفطي حيث يشكل نسبة (٩٦%) من اجمالي الصادرات التي تحقق عوائد مرتفعة تمول الموازنة العامة للبلد . اذ إنّ التنويع في أي اقتصاد يتوقف على تنويع صادراته ، التي تواجه خطر التقدم والتطور التكنولوجي الحاصل فضلاً عن التقلبات المتزايدة في اسعار النفط والمواد الخام ، لذا يتطلب منه تنويع اقتصاده وتبني استراتيجيات رصينة يحقق له التنويع في صادراته

مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من التبعية المزمنة لقطاع النفط لأنّ صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب ، العراق موجود في الوقت الحاضر في محيط يفرض عليه الابتعاد عن المورد الواحد في التصدير والتوجه نحو تنويع الصناعات التصديرية الاخرى وتطويرها بما يتلائم مع صادرات الدول الأخرى عالميا وإقليميا .

فرضية البحث :

١. ما زال التنويع الاقتصادي في العراق هدفاً بعيد المدى .
٢. إنّ الاعتماد الكبير على القطاع النفطي يشكل عائقاً كبيراً امام استراتيجية التنويع الاقتصادي

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. معرفة الاسباب التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وايجاد الحلول من اجل النهوض بالاقتصاد إلى الامام .
٢. تحليل واقع التجارة الخارجية ومعرفة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي

المبحث الاول - الاطار المفاهيمي لتنويع الصادرات ومؤشراته

اولاً :مفهوم التنويع واهميته :

١- مفهوم التنويع : تختلف تعريفات التنويع الاقتصادي باختلاف الرؤى التي ينظر من خلالها إلى ظاهرة التنويع ، فبعضهم يربطه بالإنتاج ومصادر الدخل وبعضهم الآخر يربطه بهيكل الصادرات السلعية ، ويرتبط أيضاً بالسياسة التنموية فالهدف منها تقليل الاعتماد على تصدير مورد وأحد بل تنوع القاعدة الإنتاجية عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات والأسواق المتنوعة لتقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسعار لاعتماده على منتج وأحد (فريال ، ٢٠١٨، ص٩) ، أو هو سياسة تنموية تهدف إلى تقليل نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات واسواق متنوعة وجديدة بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد اي أنّ التنويع يمكن أنْ يشار إليه على أنَّه تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة وتنويع الأسواق الخارجية ، ويُعرّف أيضاً بعده عملية لتنويع الدخل أي توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة المساهمة للقطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على سيطرة المادة الأولية أو السلعة واحدة الرئيسة ، ويعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال الطاقات وموارد الإنتاج المحلية كافة والوصول إلى مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على الأسواق الداخلية في مراحل متتالية لتنويع الصادرات ، كما يشير أيضاً إلى أي عملية تهدف إلى تنويع الإنتاج وخلق قطاعات مولدة للدخل وجديدة إذ يقل الاعتماد على المورد الرئيس في الاقتصاد ، أو هو توظيف أموال النفط لإقامة صناعات وتطوير البنى التحتية واستثمارها في مجالات أخرى تعطي إنتاجاً حقيقياً ، وقد يمثل الرغبة في تحقيق أكبر عدد ممكن من مصادر الدخل الرئيسة للبلد والتي من شأنها أنْ تعزز قدرته على ضمان المنافسة العالمية (محمد قروف ، ٢٠١٦،ص638) .

وفي جانب آخر ظهرت دراسات اقتصادية ركزت على التنويع الاقتصادي ، ترى إنَّه يحقق عدة مزيات (ميراندا،٢٠١٠،ص ٢٥ص٢٦) وذلك من خلال الاعتماد على عدد من المنتجات وليس منتج واحد وكذلك الاعتماد على مجموعة من القطاعات وليس قطاع واحد ، وإنّ هذا التنويع من شأنه تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي ، نظريات النمو الحديثة التي أسهمت بشكل كبير في تغيير جوهر النظرية الاقتصادية ، وبسبب هذا ظهرت نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج ، وهذه النظرية انتقدت النظريات التي افترضت ثبات الفن الإنتاجي وتشابه الدوال الإنتاجية للصناعات ، وجدت هذه النظرية إنّ رأس المال البشري هو أساس عملية التطور والاختراعات ، لذلك أصبح النمو الاقتصادي يستند إلى تراكم الخبرات ،

وأن التقدم التكنولوجي يحدث زيادة في العائد الاستثماري واستمراراً في عملية التنمية في البلدان المتقدمة (الهوش، ٢٠١٣ ،ص١١٠ص١١١) ، كما يفسر بوسنر (M.v.posne) صاحب نظرية الفجوة التكنولوجية الذي أطلق تسمية (تجارة الفجوة التكنولوجية) وتشير هذه النظرية إلى التفاوت التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة إذ تسمح الأخيرة بالميزة التنافسية مما أدى إلى تفوقها في العديد من السلع وبسبب هذه الميزة وذلك لوجود التفاوت في الفن التكنولوجي الموظف هذه أولاً ، وثانياً إنتاج وشراء اختراعات جديدة ، ولما كانت جميع الدول لا تستطيع إنّ ليس باستطاعة جميع الدول الوصول إلى هذا المستوى من التكنولوجيا عندئذ ظهرت الفجوة التكنولوجية لأنها ستركز على الدول التي تسعى لتطوير الميزة النسبية على السلع التي تحتاج إلى التكنولوجيا العالية ، كلما كان تركيز الدول المتقدمة على إنتاج السلع العالية التقنية ، فإنّ المزايا النسبية للسلع ذات التكنولوجيا ستصبح منخفضة وتنتقل إلى الدول الأقل تطوراً أو نمواً (هندسون،١٩٨٧،ص١٣٤) ، فإنّ الجزء الأكبر من صادرات الدول المتقدمة مبنية على تقديم المنتجات العالية التقنية وطرق الإنتاج الجديدة مما يؤدي بدوره إلى ابتكار المنتج مؤقتا إلى تقوم أنْ الدول الأخرى بتقليد التكنولوجيا المتقدمة وبيعها بسعر أقل من الدول الأصلية وهكذا سوف تقوم الدول الأخرى بأستعمال طرق تكنولوجية حديثة وإنتاج سلع جديدة أكثر تطوراً وتبقى هكذا حتى يُقلد الجديد (سامي ،٢٠٠١، ص١٦٦) ، وكما يرى أصحاب الفكر الاقتصادي أن التنويع يعمل على زيادة إنتاجية العمل مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وكذلك يعمل على تقليل مخاطر الاستثمار وعدم الاعتماد على قطاع واحد ، فللتنويع الاقتصادي له انعكاسات إيجابية في التجارة الخارجية لأنّ تنويع الصادرات يحميها من أي خطر ينشأ من انخفاض إنتاج سلعة ما أو انخفاض سعرها ، وتأتي أهمية التنويع الاقتصادي من خلال تجنب المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدولة الريعية تصفها تعتمد على إيرادات مورد واحد من خلال امتلاكها الموارد الطبيعية (النفط ، الغاز الطبيعي) مما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الإنتاج وتكوين ناتج محلي إجمالي ومن ثم تسهم بالتوزيع دون الإنتاج وذلك على اساس أنّ الموارد الطبيعية هي موارد ناضبة وليست متجددة مما يلزم الدول النفطية عاجلاً ام أجلاً اتباع سياسة التنويع لتوزيع الخطر وتجنب مشكلات ناجمه عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية تكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يأتي : (الهام وآخرون ، ٢٠١٧، ص٩)

١- تكمن الأهمية في تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة ، وثم تحقيق الأهداف المرسومة من قبل القطاعات الإنتاجية .

٢- إنّ التنويع الاقتصادي يقلل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الذي يرتبط بالاقتصاد الذي يعتمد على مورد واحد .
٣- يساعد التنويع الاقتصادي في بناء الاقتصاد المستدام ، وتقليل الاعتماد على مورد واحد وتفعيل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
٤- قيام اقتصاد متوازن واقليماً واجتماعياً وزيادة التنمية الاقتصادية.
٥- تنفيذ الخطط المستقبلية بمشاركة جميع الاختصاصات العلمية المحلية والأجنبية من خلال توفير التمويل اللازم من أجل نجاح التنويع.

ثانياً انواع ومؤشرات التصدير

١- مفهوم التصدير : لقد تنوعت وتعددت المفاهيم حول تنويع الصادرات لذا سيتم التطرق إلى بعض منها للوصول إلى توضيح شامل لمفهوم التصدير ، فعرف التصدير هو عملية تقوم ببيع وارسال سلع وخدمات محلية إلى الخارج (عادل ،١٩٨٠،ص١٤١) ، أو آنه بيع سلعة ما معينة من مراكز الإنتاج إلى مراكز التسويق، أما بحسب الموسوعة الاقتصادية فيمكن تعريف التصدير على أنَّه العملية التي تعد من خلالها السلع والخدمات من الوطن إلى خارج الحدود ويمكن أنْ يكون هذا التحويل كثير أو قليلاً وفي هذ السياق يمكن تعريف التصدير على المستويات الآتية (الامين ،٢٠٢٠،ص٢٧) .

١- المستوى المؤسسة: هو تصريف الفائض الاقتصادي الذي تحققه المؤسسة إلى الخارج.

٢- المستوى الوطني: هو عملية تصريف الفائض الذي تحققه الدولة إلى دول أخرى تعاني من النقص في الإنتاج ، وهو عملية عبور السلع من الحدود الوطنية إلى الخارج.

٣- المستوى الدولي : هو الوسيلة التي تحقق الرفاهية الاقتصادية فله دور فاعل في دخول الأسواق الخارجية والتحكم فيه فهو يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية والتصدير إذ لا يقتصر على السلع والخدمات والمنتجات بل يعتمد ويشمل حتى تصدير رؤوس الأموال ، والتصدير يتجاوز ذلك إلى تصدير العمالة وما يمتلكون من ثروات فكرية ومادية

وكما عرف التصدير أنه قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق التدفق السلعي والخدمات المعلوماتية المالية والسياسية والبشرية إلى الأسواق العالمية التي هدفها تحقيق الأرباح والقيمة المضافة وتوسع في النمو والزيادة في فرص العمل ، والتعرف على الثقافات الأخرى والطرق التكنولوجية الجديدة وغيرها (النجار،٢٠٠٢،ص١٥) .

إنّ هناك عدداً من الأفكار التي رأت أن لنشاط التصدير أهمية كبيرة ويُعد ركناً أساساً في التنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة وسوف نوضح فيما يأتي بعض النظريات التي تبين أهمية الصادرات ومكانتها في الفكر الاقتصادي والتجاري والكلاسيكي واخيراً الفكر الحديث وأهمها الاتي .

١- انواع الصادرات يمكن تقسيم الصادرات الى عدة انواع منها

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة :

أ.الصادرات المنظورة: وتشمل تصدير السلع المادية الملموسة عبر الحدود الجمركية وتكون تحت علم السلطات مثل (القطن ، السيارات ، وأجهزة الكومبيوتر،...) ، وهذا الشكل من الصادرات هو الأقدم ولا يزال الأساس في التعاملات التجارية بين الدول لحد الآن (كامل بكري،٢٠٠٣،ص٢٨٢)

ب.الصادرات غير المنظورة: هي الخدمات التي يقدمها الأفراد والمؤسسات إلى الأجانب ومن امثلتها (خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح وخدمات المصارق للعملاء المقيمين في الخارج) .

- الصادرات المؤقتة والصادرات الدائمة (النهائية) :

أ.الصادرات المؤقتة: هي تلك السلع والأموال التي تم صُدرت إلى الخارج لمدة زمنية محددة ثم يعاد استيرادها مثل الآتي (صراح، ٢٠١٣، ص٢٤):

١- المنتجات التي يتم تقديمها في معرض أو مؤتمر دولي .

٢- المواد والمعدات والآلات اللازمة لأداء العمل في الخارج .

٣- ارسال المعدات والآلات إلى الخارج لغرض الإصلاح .

ب.الصادرات النهائية: هي تلك السلع التي يتم تصديرها بشكل نهائي بطريقة تنقطع فيها العلاقة مع المصدر عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع المستورد .

- الصادرات المباشرة والصادرات غير المباشرة

أ.التصدير المباشرة: وهذه الطريقة خاصة في العادة بالمؤسسات التي ذات الطلب المستمر مع زبائنها الأجانب وتفضل هذه المؤسسات التعامل المباشر مع الطلبات دون المرور بالوسطاء وتتميز بكونها تتطلب استثمارات أكثر مخاطرة وأرباحاً أكبر في حالة الاستغلال الأمثل للموارد من المؤسسة.

ب.التصدير غير المباشر: ويتم من خلال استعمال أنواع مختلفة من المؤسسات التسويقية المستقلة التي تقع في الأسواق المحلية وهذا النوع يتطلب وجود وسيط ينوب عن الشركة للدخول في هذه الأسواق ولتصدير منتجاتها للأسواق الخارجية.

١.مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي : للتنويع الاقتصادي دور مهم في قياس التنمية والنمو وهناك عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها (معامل جيني، معامل التركيز، مؤشر هير فندال هيرشمان ، مؤشر تركز الصادرات) وسنأخذ أكثر المؤشرات شيوعاً وفيما للنتائج المقاربة عند التقدير الكمي للتنويع الاقتصادي .

- مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindal-Hirshman) : يعد من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وأكثرها شيوعاً ويبرز التغيرات الهيكلية ودرجة التركز بالصناعات أو القطاعات أو التركز بصناعة أو قطاع واحد واستعملت المحاكم الأمريكية في فترة الثمانيات مؤشر هيرشمان لقياس درجة الاحتكار في الصناعة واستخدم كذلك لمعرفة التنويع في الصادرات (منال وآخرون ،٢٠١٧،ص٣٢-ص٣٣) ، ويعُرّف مؤشر هيرشمان المجموع التربيعي من النسب المئوية لحصة كل منتج تصديري في إجمالي الصادرات للبلد ويأخذ قيمتين (الواحد الصحيح ، الصفر) (١،٠) وتشير قيمة (٠) إلى وجود التنويع القوي في الصادرات أي هناك تنويع اقتصادي ويشير الرقم (١) إلى تركز الصادرات على منتج أو مصدر واحد أي لا يوجد تنويع اقتصادي . ويحدد المؤشر وفق الصيغة الرياضية (paterne Ndiambou,2013,p118) .

معادلة هيرشمان

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث إن :

H.H = مؤشر هيرفندال هيرشمان . Xi= قيمة نشاط قطاع واحد

X = القيم الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات N = عدد النشاطات

أي إنّ القيم المرتفعة بحسب مؤشر هيرشمان تدل على ضعف الاقتصاد في تنويع نشاطاته (تنويع الصادرات) أما القيم المنخفضة تعني هناك تنويع وتوزيع النشاطات على عدد كبير من الصناعات والقطاعات وليست محصورة بقصاع واحد. إذ يتضمن مؤشر هيرشمان عدة متغيرات لقياس التنويع الاقتصادي منها (الخطيب ،٢٠١٤،ص١٠ ص١٦) .ويحدد المؤشر وفق الصيغة الرياضية (paterne Ndiambou,2013,p118) .

التنويع في الأنشطة الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي): ويعتمد على توزيع الناتج المقيم بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعاً هي (الزراعة، الغابات، التعدين غير النفطي، صيد السمك، تكرير النفط، الصناعات البتروكيماوية، الزيت الخام، التأمين، العقارات، الصناعات التحويلية، الخدمات الحكومية، الخدمات الشخصية والاجتماعية).

التنويع في الصادرات: يتطلب هذا النوع من التنويع حدوث تغيرات في بيئة الصادرات فلا يكفي تغير البنية الإنتاجية لكي يصل الاقتصاد إلى تحقيق التنويع الاقتصادي ، إنّ أهمية التنويع في الصادرات مهم بمقدر أهمية الاقتصاد قد يتمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية دون القدرة على التنويع في الصادرات وهذا يعني إنَّ الاقتصاد يلبي حاجاته المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية لذلك تظهر أهمية تحقيق ارتباط التنويع في الصادرات مع التنويع بالأنشطة الإنتاجية.

التنويع في الاستيرادات: ولها دور مهم في التنويع الاقتصادي كون أن الاقتصاد المحلي (الوطني) يستورد السلع والخدمات من العالم الخارجي التي لا تنتج محلياً ، فإن هناك قسم من الاستيرادات لا يقدر الاقتصاد المحلي على إنتاجها وذلك لطبيعة المنتجات التقنية أو عدم ملائمة ظروف المناخ لإنتاجها أو قد تكون تكاليف إنتاجها تفوق المبالغ المستورد منها ، إنّ تطور بنية الاستيرادات يتمثل تغير الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد مقارنه باحتياجاته في ضوء تكاليف الإنتاج مقارنه مع أسعار الاستيرادات .

التنويع في الإيرادات الحكومية: إنّ الإيرادات تؤدي دوراً مهماً في تنوع القاعدة الاقتصادية؛ فالتنويع الاقتصادي لابد أنْ يرافق زيادة الإيرادات غير النفطية مقارنة بمجموع الإيرادات الحكومية.

التنويع في تكوين رأس المال الثابت: يعد إجمالي رأس المال من المتغيرات التي لها أهمية خاصة في تطور التنويع الاقتصادي. وهو ما يبرز اتجاهات الاستثمار بغض النظر عن طبيعة النشاط الاقتصادي المعتمد على النفط، فمن الأفضل التعرف على توجه القرار الاستثماري وبيان إذا كان التركيز على قطاع محدد مثلاً (القطاع النفطي) تتوزع وتتنوع الاستثمارات فيه بصورة كقوءة لجميع القطاعات الاقتصادية من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب فيه .

- مؤشرات الصادرات (صراح ،٢٠١٣، ص٢٤) :نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة : يعني كلما خصصت الدولة الجزء الأكبر من إنتاجها للتصدير دلت على اعتماد الدولة بشكل كبير على الخارج مما يساعدها على الاندماج في التقسيم الدولي للعمل مع الحصول على الهيمنة الرأسمالية، ويجب الأخذ بنظر الاعتبار التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات، فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً إذا كانت الدولة ترغب في الحصول على النقد

الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء قاعدة إنتاجية طويلة الأجل.

نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات : يتمثل إلى مدى التناسب بين الصادرات الاستيرادات أو مدى قدرة الصادرات البقاء على حاجة الدولة من الاستيرادات حتى لا تضطر الى الاحتياج الوقوع بالديون الأجنبية وربما يكون من الأفضل في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الاستيرادات الجارية بعد استبعاد الاستيرادات من السلع الرأسمالية إذ وتتوقف قيمه المؤشر على مدى توافر المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة لاستخدام عائدات التصدير.

درجة التركيز السلعي للصادرات : يقصد بها الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة سلع تصديرية للدولة نسبة إلى إجمالي صادراتها ، عندما ترتفع نسبة سلعة ما معينة أو عدد من السلع التصديرية إلى جملة من صادرات الدولة فالارتفاع الكبير يتخطى النسبة التي تعتبر آمنه ، تزيد من احتمال الحرج واحتمال زيادة القدرة التفاوضية أو تبعيتها للخارج ومن المهم اعادة النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات والتمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية (المصنعة)،إذ لاشك إنّ التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من سلع التصدير يعكس مدى تخلف الهياكل الإنتاجية للدولة ومحدودية تلك الدول في استغلال مواردها وثرواتها المتاحة وفي الوقت ذاته تشير هذه الظاهرة إلى زيادة التبعية واستمرارها مما يجعلها تزيد من المخاطر مما لو كانت الصادرات متنوعة أكثر، ومن ثم فإن مؤشر تنوع الصادرات ، يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية إذ تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ، ويساعد على التمييز بين الدول الأكثر تنويعاً للصادرات .

ثانيا: تحليل مؤشرات تنويع الصادرات في الاقتصاد العراقي ....

١.واقع التجارة الخارجية والتنويع الاقتصادي في العراق :تعرف التجارة بأنها حركة الصادرات والاستيرادات للسلع والبضائع المنظورة وهي عملية تبادل السلع بين دول العالم (الجاسم ،١٩٦٧،ص٨) ، إذ ازداد اهتمام البلدان النامية في التجارة الخارجية حتى أصبحت موضوعاً مثيراً للاهتمام لما لها من تأثير على النمو والتنمية الاقتصادية ، إذ تعد التجارة الخارجية انعكاساً للاقتصاد ومدى تطوره وارتباطه بالاقتصاد العالمي ومكانه الدولة مع الدول الأخرى من حيث الصادرات والاستيرادات والتنويع الاقتصادي ، فإن الاقتصاد العراقي يعاني من المحدودية النسبية في التنويع (عبد الرؤوف ،٢٠٠٤،ص١٥) تعد الصادرات من أهم مصادر الدخل فضلاً عن خلق فرصة عمل تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات

والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية (Seyed,2013.p507). فالتجارة الخارجية لها الدور المهم في نمو النشاط الاقتصادي، وإنّ العراق من البلدان الذي يعتمد بصورة رئيسة على تصدير النفط الخام لكن أن الصادرات غير النفطية سجلت معدلات منخفضة على مدى البعيد وهذا يؤكد أنَّ العراق يعتمد بشكل كلياً على مصدر واحد هو القطاع النفطي ، إنّ صادرات السلع المنظورة من المحاور الأساسية لرسم السياسات الاقتصادية ومصدر من مصادر زيادة الدخل وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات فضلاً عن توفير وزيادة فرص العمل (Mustafa,2011,p97) ، ولما كان للتجارة الخارجية لها دور في التأثير على النشاط الاقتصادي فإن العراق يعتمد في تصديره على مادة النفط الخام والصادرات غير النفطية سجلت نسباً منخفضة على مدار السنوات .

اما جانب الاستيرادات فأن العراق يعتمد بشكل رئيس على استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الغذائية اللازمة للوفاء لسد حاجة الاقتصاد العراقي واستيراد السلع الرأسمالية والتقنية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية . ومن خلال البيانات الاحصائية لكل من الاستيرادات والصادرات تؤكد محدودية الصادرات غير النفطية وجل اعتماده على الصادرات النفطية فإن ارتفاع قيمة الاستيرادات مع تزايد عدد السكان والصادرات النفطية مرهونة بالأسواق العالمية . وفي حال بقي العراق اقتصاده يصدر النفط فقط دون تنويع صادراته فالاقتصاد الاحادي الجانب سيصبح عرضة للانكشاف الخارجي لأنّ اسعار النفط وتصديره مرهون بالأسواق الخارجية، حيث واجه التنويع الاقتصادي في العراق الكثير من التحديات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إذ كان وما يزال احد اهم الاسباب هو زيادة العوائد النفطية وانعكاسه على النشاط الاقتصادي وبالأخص الصناعات التحويلية والزراعة والقطاعات الاخرى ، وبعد (٢٠٠٣) كان يمكن ان يتغير واقع الاقتصاد العراقي ويحصل تحسين وتفعيل دور القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة للاستثمارات الجاذبة الى رؤوس الاموال لكن الوضع الامني والسياسي غير المستقر ادى الى بقاء الاقتصاد معتمداً على قطاع واحد (النفط) وقلة نشاط بقية القطاعات ، كانت السياسة وخلافاتها جل اهتمامهم ولم يكن وضع الاقتصاد ضمن الاولويات ، لذلك ازداد لجوء العراق الى النفط اكثر من اي مورد اخر وبحسب مؤشرات التنويع الاقتصادي التي تؤكد على ان العراق اصبح اقتصاداً ريعاً بامتياز في ظل المساهمة المتدنية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن قله الايدي العاملة وزيادة تركز الفقر ، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من مجموعه من الاختلالات منها (كريم ، ٢٠١٨،ص١٠) ما يأتي :

١.اختلال هيكل الناتج المحلي : نظراً لهيمنة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي إذ بلغت مساهمة القطاع النفطي (٥٠%) من الناتج للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٥) ونسبة مساهمة القطاعات

الأخرى نسب متدنية جداً إذ إنّ نسبة مساهمة القطاع الزراعي (٤,٨%) ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية (٢,٣%) من الناتج الإجمالي وهذه النسب القليلة ترجع إلى انعدام السياسات الاقتصادية والقانونية والإدارية الكفوءة لتطوير هذه القطاعات المهمة جداً أما فيما يتعلق بالتجارة والنقل فلقد بلغت نسبة الناتج المحلي لديها (٢,٢%) أما قطاع الخدمات فلقد كانت مشاركته ما يقارب (١٤%) نسبة الناتج المحلي للمدة نفسها ، مما يدل على إنّ العراق يحتاج إلى وقت طويل ليتمكن من معالجة الاختلالات في ظل غيابه عن الرؤى الاقتصادية وافتقاره الى الإدارة المخطط لها بشكل جيد لتحسين نسب مساهمة القطاعات الأخرى بالناتج المحلي الإجمالي .

٢.اختلال في هيكل الموازنة: نتيجة لإحصائيات البنك المركزي العراقي توضح البيانات اعتماد العراق على إيرادات القطاع النفطي بنسبة عالية بلغت ٩٧% من الإيرادات العامة للمدة في (٢٠١١-٢٠١٤) (صندوق النقد العربي ،٢٠١٥،ص٤٥٠) ، إنّ هيمنة قطاع واحد للحصول على الإيرادات من بين قطاعات الدولة الأخرى يعد اختلالاً واضحاً نتيجة لما يتعرض له النفط من تقلبات الأسعار لانكشافه الخارجي على العالم لذا يحتاج العراق إلى زيادة معدلات الإيرادات في جميع القطاعات إلى تحقيق استقرار اقتصادي .

٣.اختلال هيكل التجارة الخارجية : تشير الإحصائيات إلى ضعف الإنتاجية في القطاعات وانعدام التنويع الاقتصادي. إذ إنّ العراق يعتمد على صادرات النفط بنسبة (٩٨%) من إجمالي الصادرات ، أما نسبة مساهمة صادرات القطاعات الأخرى نسب لا تذكر بالمقارنة مع صادرات النفط وهذا الاختلال في هيكل الصادرات يُعرض اقتصاد العراق إلى الصدمات القوية في الأسواق الدولية ، وسنوضح الاختلالات الهيكلية حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي ويوضح الاختلالات الهيكلية في اقتصاد العراق والجدول سبب الاختلالات الهيكلية في العراق .

الجدول (١) مؤشر هيرشمان للاختلالات الهيكلية لكل من هيكل الناتج وهيكل الصادرات وهيكل الموازنة في العراق للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٥) الوحدة : (مليون دينار)

التصنيف / السنوات	هيكل الناتج	هيكل الصادرات			هيكل الموازنة		مؤشر هيرشمان لهيكل الصادرات	مؤشر هيرشمان لهيكل الموازنة
		الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات	إجمالي النفقات	إجمالي الإيرادات		
٢٠١٠	٠,٩٦	٥٢،٢٩٠	٢،٣٠٩	٥٤،٥٩٩	٥٩،٩٤٣	٥٩،٩٨١	٠,٩٦	٠,٩٦
٢٠١١	٠,٩٨	٨٣،٠٠٦	٢،٦٢٩	٨٥،٦٣٢	٦٧،٣١٤	٩٢،٩٩٧	٠,٩٩	١,٠٩
٢٠١٢	٠,٩٥	٩٤،٠٩٠	٣٠٢	٩٤،٣٩٢	٩٠،١٧١	١٠٢،٤٥٨	٠,٩٩	٠,٩٩
٢٠١٣	٠,٩٣	٨٩،٣٥٩	٣٠٣	٨٩،٧٤٩	١٠٢،١٦٧	٩٧،٤٧٨	٠,٩٩	٠,٩٥
٢٠١٤	٠,٩٥	٨٤،٣٠٣	٣٨٣	٨٤،٥٠٦	٩٤،٤٣٧	٩٠،٥٢٦	١	٠,٨٢
٢٠١٥	٠,٩٢	٤٩،٢٤٩	٢٠٣	٤٠،٤٠٣	٦٩،٥٩١	٥٧،٢٩١	٠,٩٩	٠,٩٢

المصدر من إعداد الباحثة / استناداً إلى بيانات المصدر : سلطان رحيم حسوني زيارة ، ودعدوش علي عبد الكاظم ، تأثير أسعار النفط في الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٥، عدد ١١٤ ،٢٠١٩، ص٣٥٤، س٣٧٥ .

* استخراج صيغة معامل هيرفندال هيرشمان بحسب المعادلة في ص (٣٩) .

**هيكل الناتج استناداً الى المصدر الطائي ، وبشير هادي عودة ، دور وأهمية التنويع الاقتصادي : الشروط وأليات القياس درسة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٩ ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد ١٧، العدد ٢٦، ٢٠٢١، ص٥٦

من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي يعد من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومعرفة الاختلالات الهيكلية وتركز الصادرات والموازنة وهيكل الناتج، وتبين النتائج ارتفاع قيم معامل هيرشمان في هيكل الموازنة والصادرات والناتج المحلي وما أشارت اليه النتائج إلى وجود الاختلالات هيكلية كبيرة بسبب هيمنة القطاع النفطي على اقتصاد العراق ونظراً لأنَّ النفط منكشف خارجياً مما جعل اقتصاد العراق احادي الجانب والشكل (١) الاتي حيث يوضح لنا ذلك .

الشكل رقم (١) هيكل الصادرات وهيكل الموازنة حسب مؤشر هيرشمان للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٥)

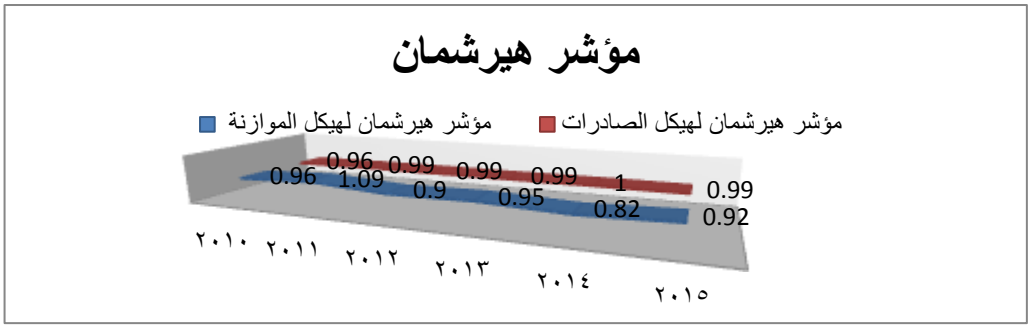

المصدر من إعداد الباحثة استناداً الى بيانات الجدول رقم (١) السابق .

يوضح لنا هذا الشكل على وجود الاختلالات في هيكل الموازنة بحسب مؤشر هيرشمان اعلاه وجود اختلالات هيكلية والنتائج القريبة من الواحد الصحيح ويأخذ خطاً مستقيماً ، ووفقا المؤشر فإن الاختلالات نتيجة اعتماد العراق على مصدر واحد لتمويل الموازنة والتصدير، ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية .

السنوات / البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المواد الغذائية	١٤٥	٢٢٣	٢٦٤	٢٥١	٢٣٥	١٢٢

مواد خام	٧٨	١٢٠	١٤١	١٤١	١٢٦	٦٥
وقود وزيوت وتشحيم	٥١٤٥٣	٧٩٤٠٧	٩٣٧٧٨	٨٩٣٤٩	٨٣٥٣٨	٣٤٠٥٨
مواد كيماوية	٥	٨	١٠	٩	٨	٤
سلع مصنعة	٢٦	٤٠	٤٧	٤٥	٤٢	٢٢
مكائن ومعدات	١٢٤	١٩١	٢٢٦	٢١٥	٢٠٢	١٠٤
سلع أخرى (غير مصنعة)	١٠	١٦	١٩	١٨	١٧	٩
إجمالي الصادرات غير النفطية	٥١٨٣٦	٨٠٠٠٥	٩٤٤٨٣	٩٠٠٢٢	٨٣٨٩٣	٤٣٣٨٤
*مؤشر هيرشمان	٠,٩٨	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩

الجدول (٢) الهيكل السلعي للصادرات العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٥) الوحدة: مليون دولار

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات علي اسماعيل عبد المجيد الجبوري ، تحليل هيكل التجارة الخارجية في العراق بأستخدام معامل هيرفندال للمدة ومن (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد ١٥، العدد ٢ ، ٢٠٢٣، ص٣٦٠.

*استخراج مؤشر هيرشمان من قبل الباحثة وفق المعادلة ص (٣٩) .

إنّ مؤشر هيرشمان يوضح لنا تنويع الصادرات خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٥) إذ إنّ تقدير نتائج المؤشر تنحصر بين (٠,٩٨ - ٠,٩٩) ويعد التنويع الاقتصادي معدماً في العراق وفق المؤشر فكلما كانت النتائج تقترب من الواحد الصحيح فذلك يعني لا يوجد تنويع ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد العراق بشكل مفرط على القطاع الوحيد (النفط) كمصدر أساس للدخل وتمويل الموازنة مع الإهمال الكبير لنشاط بقية القطاعات الاقتصادية ، ويمكن ملاحظة الشكل (٢) الآتي.

الشكل رقم (٢) الهيكل السلعي للصادرات بحسب مؤشر هيرشمان في العراق للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٥)

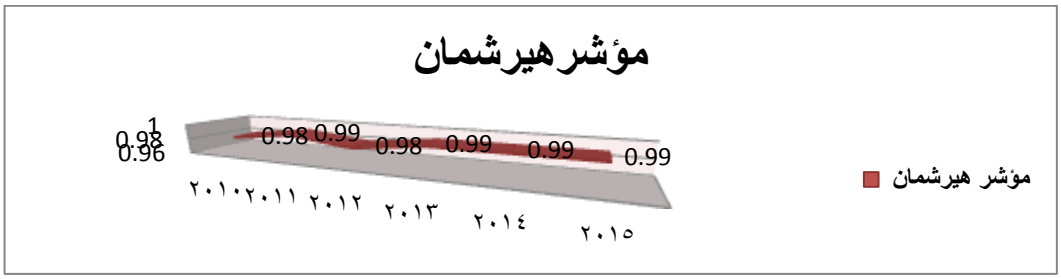

المصدر من إعداد الباحثة اعتماد على بيانات الجدول (٢) السابق

يوضح لنا الشكل البياني لمؤشر هيرشمان إنّ مساره كان واحد خلال السنوات الأخيرة إذ تشير التقديرات إلى أنّ تنويع الصادرات كان معدماً في العراق خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٥).

ثالثا: الحلول المقترحة لتطوير و تعزيز التنويع التصديري في الاقتصاد العراقي

١.يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي ضرورة تطوير الآليات لتعديل عملية التنمية من خلال الاعتماد على استراتيجيات إنمائية تزيد من فوائد عائدات النفط إلى اقصى حد ممكن فضلاً عن تفعيل نظام الخصخصة في العراق الأكثر حداثة مقارنة بتجربة الدول النامية والمتقدمة ، فإن

السياسات الاقتصادية المتبعة في العقود الأخيرة تهتم في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على مورد واحد ، وكما اتضح إنَ السمة المميزة للنظام الاقتصادي في العقود الأخيرة هي سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية والخدمية مثل الزراعة والصناعة والنقل وغيرها من الصناعات المختلفة (مهدي ،٢٠٠٩،ص١١٤) ، فلقد دعا الدولة إلى نقل بعض مشاريعها إلى القطاع الخاص. لأن الخصخصة دوراً في تحقيق الاهداف المحددة التي تزيد من مصادر الدخل المتمثلة بما يأتي (شعلان ،٢٠٠٤،س٥٥) :

أ.الالتزام السياسي للحكومة ببرامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على الانتقال إلى الاستثمار والتوسع وتنويع الأنشطة وزيادة الثقة والاكتفاء الذاتي.

ب. مراجعة الأنظمة القانونية والتشريعات وازدواجية اختصاصات بعض الادارات وتبسيط الاجراءات المتعلقة بالموافقات والتصاريح والتراخيص ، والحد من تراكم العمالة في الجهات الحكومية (الجبوري ،٢٠٠٩،ص١٦٦) .

ج.اعطاء الأولوية المشروعات في مجال الإنتاج والخدمات التي تعمل على الأساس التجاري ولا تعاني من المشكلات خطيرة مثل (تضخم العمالة والبطالة والديون المتراكمة) ، وتمويل المشروعات المحولة للقطاع الخاص بأقل قدر ممكن من مشاركة الدولة من دون ضمانات وقروض من قبل الدولة .

د.توفير الخدمات الاستشارية وتطوير البيئة المالية والمصرفية لدعم نجاح سياسة الخصخصة بمساعدة قواعد وبيانات تدفق رأس المال.

هـ.خلق بيئة اقتصادية مؤاتيه لأجل تطوير القطاع الخاص وزيادة مساهمة لأنّ البيئة التنافسية ضرورية الاستثمار فإدارة الأموال في بيئة تنافسية تضمن تشغيلها المستمر ، من خلال التشريعات التي تعزز الاستثمار الخاص من خلال توفير الحوافز والاعفاءات الضريبية .

و.خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمار ، فلقد عملت البلدان على وضع سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة عدد الآلات والمعدات التي تحقق المزيد من الاستثمارات (البصري وآخرون ،٢٠١٠،ص٤٩) .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :

١. وجود الاختلالات الهيكلية في اقتصاد العراق من خلال تركيزه على تصدير النفط الخام نظراً لتعرض النفط للانكشاف الخارجي وهذا سيؤدي الى الحصول على العوائد المتذبذبة لأنّ النفط المصدر الوحيد للإيرادات المعتمد عليها بشكل كبير في الموازنة .

٢. لم تنجح جميع الدول في تنويع الصادرات ولا زالت تعتمد على القطاع النفطي بصورة كبيرة (العراق) وبعض الدول العربية مازالت بعيدة عن التنويع الاقتصادي .

٣. وفق الى مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي والاختلالات في العراق ودول العينة تبين أن العراق نتائجه تقترب من الواحد الصحيح أي لا يوجد تنويع اقتصادي والاعتماد على قطاع واحد ووجود الفساد الاداري والمالي في العراق يعد احد اهم الاسباب التي تعرقل الاستثمارات الخارجية وتحقيق التنمية .

ثانياً : التوصيات :

١. تقليل الاعتماد على القطاع النفطي لأَنّه مورد ناضب ومنكشف على الخارج ، لذا ضرورة تنشط دور القطاعات غير النفطية لزيادة مصادر الدخل وعوائد الموازنة .

٢. إنّ التنويع الاقتصادي هي عملية طويلة الأمد تتطلب وضع الخطط واتباع الاستراتيجيات التنموية من حيث تأهيل البنى التحتية وتوفير بيئة مناسبة ومستقرة لتفعيل نشاط القطاعات غير النفطية .

٣. معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق كـ (اختلال هيكل الموازنة والناتج المحلي وتركز الصادرات) .

٤. محاربة الفساد المالي والإداري وزيادة المشروعات الاستثمارية التي تحقق النمو والتنمية .

المصادر والمراجع :

اولاً : المصادر العربية

١. الامين بورياح كنزة وبطيوي محمد،واقع سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة عبد الحميد ابن ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير ، ٢٠٢٠.

٢ البصري ، كمال، وباسم عبد الهادي ،سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق(٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، بغداد ، ٢٠١٠.

٣. الجاسم محمد رضا علي ، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، مطبعة التضامن ، بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧.

٤. الجبوري علي عبودي، نعمة ، إدارة العلاقات العامة بين الابتكار والتطبيق، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن الطبعة الأولى، ٢٠١٦ .

٥. الخطيب ممدوح عوض، التنويع والنمو في اقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات الدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،٢٠١٤.

٦. سامي خليل ، الاقتصاد الدولي (ملخص وتطبيقات)، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٧. سعيد بوشول نذير ، غانية سعاد جرموني، المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد ٧ ،ديسمبر ٢٠١٩/.

٨. سلطان رحيم حسوني زيارة، ودعدوش علي عبد الكاظم ، ، تأثير اسعار النفط في الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٧) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٤ ،٢٠١٩ .

٩. شعلان ، هشام ياسين ، اليات التحول من الاقتصاد المركزي الى نظام السوق ،،دار الشؤون الثقافية العامة الطبعة الاولى، بغداد ،٢٠٠٤.

١٠. صراح بن حرش، ، تشجع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة العربي ام مهدي ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١٣.

١١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ،٢٠١٥ .

١٢. عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠

١٣. عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

١٤.علي اسماعيل عبد المجيد ، تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية بأستعمال معامل هيرفندال –هيرشمان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠٢٣.

١٥.فريال قابوش ، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، رساله ماجستير(غير منشورة) ، جامعه أم البواقي ،٢٠١٨ .

١٦.كامل البكري ،الاقتصاد الدولي-التجارة و التمويل-،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،٢٠٠٣.

١٧.كريم سالم حسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨، .

١٨.محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠-٢٠١٤)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٦.

١٩.مهدي ، صائب حسن ، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد ٣، ٢٠٠٩.
٢٠.ميراندا زغلول رزق، " التجارة الدولية" كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ، مطبعة جامعة المدينة العالمية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٠ .
٢١.النجار فريد ، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر٢٠٠٢.
٢٢.الهام، خوخو ، جهاد دغيش ، عفاف باويه ، دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر- ١٩٩١-2015 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٧.
٢٣.هندسون ، جون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد على ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٧.
٢٤.الهوش ابو بكر محمود، مقدمة في اقتصاديات المعلومات والمعرفة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ , ٢٠١٣.

ثانياً : المصادر الاجنبية

1.Seyed Mohammad- Alavinasab, Foreign Trade and Economic Growth in Iran: An Empirical Study, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences November 2013.

2.Paterne Ndjambou, La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013,

3.Mustafa Rahmije ،Topxhi, Florentina Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo: Trends and some Eatures).International Journal of Economics and Management Sciences,VOL.1, No 5,.٢٠١١.